

من اجل توسيع مشاركة المجتمع في القرار التنموي والسياسي

المؤتمر الشعبي العام



٩

السبت ٢٦ أغسطس ٢٠٠٦ العدد ١٢٩٧ No(1297) 26 Aug 2006

السياس

السلطة المحلية في البرنامج الانتخابي للاح علي عبدالله صالح

صلاحيات اوسع . . وتنمية اشم . . وتعديلات افضل

المحلي.. والذي من خلاله يمكن معرفة المؤشرات الواضحة التي اعطتها عن حجم التغييرات التي طرأت على الواقع ومتطلبات البناء فيه كما أصبحت المجتمعات المحلية تشكل قاعدة الهرم في العملية البنائية والتغييرية نحو اللامركزية المالية والإدارية وتعزيز تنمية المجتمعات المحلية.

صلاحيات اوسع.. وتنمية تشمل

وبالنظر الى برنامج فخامة الاخ علي عبدالله صالح - مرشح المؤتمر للانتخابات الرئاسية القادمة... تجده قد تضمن انطلاقاً من تلك المساعي والمسيرة التي بدأها والقواعد التي أرساها في الحكم الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة والمشاركة الشعبية وتوسيع صلاحيات المجالس المحلية.

وبنظرة قصيرة (متمعنة) لما حققه نظام السلطة المحلية منذ عام ٢٠٠١م من منجزات رغم ضعف الامكانيات يؤكد صوابية النهج السياسي والبصيرة الشافية التي تمتع بها الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وبيان اللامركزية المؤطرة بالديمقراطية السياسية والاجتماعية هي الوسيلة الناجعة والاكثر مواكبة لروح العصر وتحقيق التنمية والحد من الفقر والنهوض بالمجتمعات المحلية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

وتسير على ذلك التوجه الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٦ - ٢٠١٠م على اشراك المحافظات في مبداء المشاركة المجتمعية وتجسيد دور هذه المجالس في تلبية تطلعات الدولة والمجتمع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواكبة لصفوفه الاصلاحات

والشاملة التي تضمنها برنامج العمل السياسي للمؤتمر الشعبي العام في مؤتمره السابع ديسمبر ٢٠٠٥م في عدن.. والهادفة الى توسيع تجربة المجالس المحلية في ضوء توجيهات الرئيس الصادرة في تعز في سبتمبر الماضي.. ابرزها ما يتعلق باحداث تعديلات دستورية وقانونية في عدد من القوانين النافذة تسمح بتوسيع المشاركة الشعبية في السلطة المحلية من خلال انتخاب المحافظين ومديري المديرية.. الامر الذي يؤكد توجهات المؤتمر الساعية الى تنفيذ اصلاحات شاملة في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والادارية وتعزيز وترسيخ التجربة الديمقراطية سيما فيما يتعلق باستكمال البنية التشريعية والمؤسسية لهذا النظام وازيادتها اجراء تعديل في قانون السلطة المحلية وفي قانون المناقصات.. واخرى تنص منح المجالس المحلية صلاحيات في ادارة الشأن المحلي في حق الرقابة واجراء المناقصات والاشرف على سير تنفيذ المشاريع وانتقال مسؤولية اعداد تنفيذ الموازنات الواحداً الادارية وخطتها التنموية الى السلطة المحلية بصورة كاملة.. فضلاً عن استكمال البناء المؤسسي وتعزيز مواردها وانشاء مقرات للمجالس المحلية في عموم المديرية وتاهيل كوادرها بما يضمن تحقيق قدر اكبر من النجاح.

■ اشراك المجتمع في

عملية التنمية للوصول

الى مستويات أفضل في

معيشة المواطن

■ قانون السلطة

المحلية . . فاتحة انفراج

لتنمية محلية متكاملة

■ لا يمكن لدولة

المؤسسات ان تقوم على

شخص واحد . .

■ وقائم «المشترك»

اليوم تؤكد ادمان «مجلس

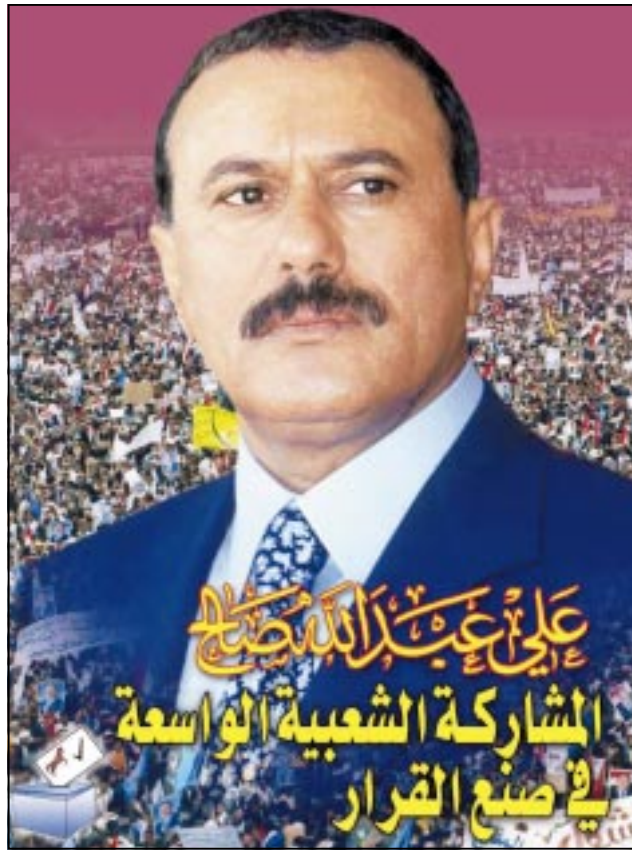
التنسيق» بالامس في

اعادة انتاج الأزمات

والخطابات العدائية

ولكنها من اجل الابتزاز وتحقيق مآرب سياسية ضيقة.. في الوقت الذي كان مفترضاً ان تلقي خطابات هذه «التهلة» عند سقف الموضوعية.. كان تكون سعيدة بهذا الانجاز وبافتتاح وتدشين عدد من المشروعات في المحافظات والمديرية التي حرقتها تلك الانظمة اثناء فترة حكمها وتوليها للوزارات والمؤسسات الحكومية التي تولتها في فترة من الفترات.

وليس بمستغرب اليوم ان تطلب تلك القوى التي لاتزال تناصب المواطن العداء بالانكار والتعكر لكل منجز ومشروع خدمي يحقق لهذا المواطن على مستوى الارض اليمينية.. تطالب بتوسيع صلاحيات اعضاء المجالس المحلية التي عارضتهم في السابق، في اطار من الزيادة والمكايده السياسية التي لا طائل لها، إلا مزيد من الاستمرار السياسي وعرقلة مسيرة التنمية التي تحققت في ظل هذا النظام والتي تجاوزت كل التوقعات لاسيما وان هذه التجربة لاتزال في بداياتها الأولى، إلا انها وبحسب مختصين وقانونيين كانت تجربة رائدة ومتميزة واحدت ثقلة نوعية في الواقع كما غيرت عدداً من المفاهيم القديمة «التقليدية»، كما انها احدثت حراكاً اجتماعياً وثورة ادارية واسعة النطاق نجحت الى حد كبير في نقل صلاحيات المركز الى الوحدات الادارية الأدنى عن طريق توسيع رقعة المشاركة الشعبية الواسعة في اتخاذ القرار وادارة الشأن



في محاولة بائسة لحجب الحقيقة عن عين الشمس ومغالطة مفاهيم الواقع وحاجة المواطن والابناء بمتطلباته المختلفة.. ان لم يكن مستغرب من تلك القوى التي اعتادت على العيش اخلاقاً والازمات واشغال نارها، والتي لا يمكنها ان ترى بعين الرضا الى اي انجاز تنموي او تطور ديمقراطي.. سعي وناضل من اجله قوى خيرة في هذا الوطن «المؤتمر الشعبي العام» وهامي تلك القوى تؤكد من جديد ادمانها في ذلك ومحاولة

انتاج ازماتها الماضية والمتجددة كونها ادمنت العيش في اقبية الازمات لاترى في هذا الوطن اي شيء ايجابي.. وتعتقد ان ما يحدث على مستوى الوطن وما حدث من نهضة

تنموية وعمرانية وخدمية هي من قبيل الزيادة والاكاذيب التي اعتادت على ممارستها تجاهها المؤتمر الشعبي العام صاحب المنجزات وراعيها وحاميها في ان معاً.

فالمتابع لخطاب «المشترك» اليوم ومجلس التنسيق بلامس في نفس الخطابات العدائية مع كل انجاز وحدث يتحقق لهذا الوطن المعطاء سواءاً تنموياً او ديمقراطياً بحزته ذلك التجني والاساءة والتهمج

النجاح الذي تحقق على صعيد تجربة السلطة المحلية في تغيير الواقع والتخلص من بيروقراطية المركزية وعديد مواقف ورؤى ومفاهيم كانت متأصلة كان متميزاً وجلباً فجميع المعطيات والشواهد التي اعتملت في الواقع تؤكد هذه الحقيقة وتعطي مؤشراً واضحاً على اننا اليوم امام نظام سياسي واجتماعي واداري جديد يمكن اعتباره ارضية جديدة لقيام الدولة اليمنية الديمقراطية الحديثة بيناتها الى جانب ابناء الشعب الاوفياء والمخلصين فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام والذي لا يزال يواصل خطاه بتكاتف وتعاضد كل الخيرين من ابناء شعبه، ممن يرون لهذا الوطن النمو والازدهار، بكل الثقة والاقتدار صوب مستقبل افضل وواعد لوطنه وامته بمزيد من الخير والرخاء والرفعة والتقدم.

لانبالغ اذا قلنا ان قانون السلطة المحلية الذي صدر عام ٢٠٠٠م ولاتحته التنفيذية قد شكل فاتحة انفراج لتنمية محلية متكاملة ومتوازنة ووفق الاحتياجات والمتطلبات التنموية وحسب الامكانيات المتوافرة ليقدم بذلك نموذجا رائداً ومتقدماً ولتيسق اليمن كثيراً من البلدان بشهادة دول ومنظمات الدولية المتخصصة في شئون التنمية والادارة المحلية..

كتب: بليغ رحطاي

وما يعث على الاعتزاز والفخر ان نظام السلطة المحلية وما يتضمنه القانون لم يات من فراغ.. كما انه ليس تقليداً اعمى للآخرين او لتجاربهم او نقلاً حرفياً عنها، كما هو البرنامج السياسي لفرقاء المشترك وانما هو نابع عن بيئة خاصة لأمس ومنذ تطبيقه احتياجات ومتطلبات الواقع اليمني.. كما يلبي آمال وتطلعات المواطنين في بناء دولتهم الحديثة دولة المؤسسات والنظام والقانون.. اي ان هذه الدولة لا يمكن ان تقوم على شخص - كما يدعي مرشح المشترك للرئاسة- مهما كانت خبراته ولكنها تبنى على اساس وجود مجموعة من المؤسسات التي تتقاسم صناعة القرار والتخطيط لمستقبل واعد للبلد.

وهو اجمالاً خلاصة لتجارب ديمقراطية سابقة في مجال الادارة والتنمية المحلية التي قامت على المستويين الشعبي والرسمي مثل تجربة هيئات التعاون الاهلي للتطوير وتجربة المجالس المحلية للتعاوني وتجربة مجالس الشعب المحلية وكذا تجارب المجالس البلدية وغيرها من التجارب والمحاولات المختلفة الهادفة الى تنظيم وتطوير الادارة والتنمية المحلية في اليمن قبل وبعد الوحدة.. وصولاً للانتقال الى السلطة المحلية والذي نحن بصدد الحديث عنه، وتجسيد مضماني القانون في توسيع اشراك المجتمع في عملية التنمية للوصول

الى مستويات افضل في معيشة المواطن على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. ومن هذا المنطلق يمكن الحديث عن مكاسب حقيقية وليست دعائية، كما يعتبرها البعض، فالشعب اليوم يتمتع في ظل هذا النظام بحق انتخاب من يمثلته في السلطة المحلية، وهو حق عام يشترك فيه جميع المواطنين على اساس التكافؤ والاقتراع الحر والمباشر، وبالمشاركة في ممارسة وظائف السلطة المحلية من خلال ممثليه ويقدرته على مراقبة أداء المجالس في السوححدات الادارية..

ولكن ذلك سيساعد في تنمية الثقافة السياسية وفي تعزيز كفاءة المجتمع في ادارة شؤونه والنهوض بواجباته المختلفة.

بمعارضة الأوس...
مزاييلو اليوم

وبالرغم من المعارضة الشديدة التي شهدتها مراحل ما قبل إصدار القانون والعمل بنظام السلطة المحلية وما بعده.. والتعمد الواضح في تجاهل حقيقة أهمية تطبيق هذا النظام الذي يرفد المواطن بشكل مستمر بكل احتياجاته ومتطلباته التنموية



المجالس المحلية طريقنا لتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرار

المؤتمر الشعبي العام

من البرنامج الانتخابي للاح علي عبدالله صالح - مرشح المؤتمر الشعبي العام

■ تعزيز الامركزية وتنفيذ دور السلطة ليلية:

- ١- تطوير قانون السلطة المحلية بما يكفل انتخاب محافظي المحافظات ومديري المديرية وتوسيع صلاحيات المجالس المحلية مع تعديل القوانين النافذة ذات العلاقة التي تتعارض مع تحقيق مبدأ اللامركزية المالية والإدارية.
- ٢- إستكمال البناء المؤسسي للسلطة المحلية وتعزيز مواردها بما يمكنها من القيام بدورها في تحقيق التنمية المحلية وتقديم الخدمات للمواطنين.
- ٣- إعادة النظر في التقسيم الإداري الحالي وفق أسس علمية واقتصادية واجتماعية ملائمة وتطوير التشريعات المنظمة لذلك.
- ٤- تقليص فجوة التنمية بين الريف والحضر.